الخدمة الاجتماعية

دور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف الاسري ضد المرأة

(دراسة ميدانية على عينة من النساء المعنفات في محافظة عدن)

طالبة ماجستير: دعاء صالح عوض عيدان
كلية الآداب، جامعة عدن

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف الاسري ضد المرأة، واستندت لتحقيق هذا الهدف إلى الإجابة عن الأسئلة الاتية:

1- ما دور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف الأسري ضد المرأة؟

ولأجل تحقيق الأهداف الأساسية للدراسة الحالية فقد تم اختيار عينة قصدية عشوائية إذ شمل مجتمع الدراسة على(100) مفردة،

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على أداة الاستبانة، وتضمنت الاستبانة على 6 محاور يحويان على (57) فقرة.

Abstract

This study aimed to identify the role of general social work practice in addressing domestic violence against women. To achieve this objective, it sought to answer the following question:

- What is the role of general social work practice in addressing domestic violence against women?

To achieve the study's primary objectives, a purposive random sample of 100 individuals was selected.

The study employed a descriptive-analytical methodology and utilized a questionnaire. The questionnaire comprised six sections containing 57 items.

المقدمة:

حظيت ظاهرة العنف الاسري عموما والعنف ضد المرأة على وجه الخصوص في العقديين الماضيين بالاهتمام والمتابعة من قبل الهيئات الرسمية والأهلية والمتخصصين في العلوم الاجتماعية والقانونية والنفسية. ومرد ذلك ان العنف يهدد كيان الاسرة التي تعتبر ركيزة المجتمع واهم بنيه فهي المورد البشري الوحيد لتنامي وتطور المجتمع والعنف ضد المرأة يمثل سلوكا مرفوضا لما له من انعكاسات سلبية على كيان الاسرة وسلامتها وامنها وظاهرة العنف تمتد جذورها في كل الأمم والحضارات والثقافات قديمة قدم المجتمع البشري ليست قاصرة على مجتمع دون الاخر ولا بطبيعة المجتمع من حيث التحضر او التخلف او البلد وانتمائه للعالم المتقدم او البلدان النامية بل هي ظاهرة ترتبط بوجود الانسان وبالعلاقات التي تربط بين الرجل والمرأة داخل الاسرة.

ان ظاهرة العنف الاسري ضد المرأة هي مشكلة اجتماعية عالمية أصبحت مثيرة للاهتمام من قبل مختلف الجهات ولا سبيل لتطويعها والحد منها الا بتظافر الجهود واعتماد الرفق واللين حفاظا على مشاعر المرأة وكرامتها واحتراما لنفسيتها وانسانيتها (الخطيب،2012، ص55) وبدء الحديث عن مشكلة العنف ضد المرأة يحظى بأهمية بالغة من المنظمات الإنسانية منذ اواخر القرن العشرين مع بدء صدور الاتفاقيات الدولية التي تعني بشؤون المرأة ومع صدور الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضدها. (القاطرجي،2009، ص144). و بينت احصائيات عالمية صادرة عن دراسات لمنظمات إنسانية ان واحدة من بين كل ثلاث نساء يتعرض للضرب ولو لمرة واحدة في حياتهن. (الطرابيشي،2011، ص12). مما الزم الأمم المتحدة على اصدار القرار رقم58|158 في عام2003م المتضمن التوجيه بإجراء دراسة حول العنف ضد المرأة بكافة اشكاله وقد قامت شعبة النهوض بالمرأة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بإجراء دراسة تضمنت استعراضا لاهم الدراسات التي تناولت العنف ضد المرأة فيما بربوا عن (71) دولة (هيئة الأمم المتحدة،2006)، هذا بالإضافة الى الاحصائيات التي نشرتها الهيئات والمنظمات الدولية

المختلفة عن ظاهرة العنف الاسري الموجه ضد المرأة في كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وكندا، سويسرا التي اشارت الى نسبة النساء اللاتي يتعرض للعنف في تلك الدول ما بين (20-29%) حيث يأخذ العنف كافة اشكاله (احمد،2012، ص103) واظهرت الدراسات التي أجريت

في البلاد العربية الى ان العنف الممارس ضد المرأة يظهر بشكل واضح في تلك البلدان مع اختلاف النسب لقلة الاحصائيات الرسمية حول العنف في البلدان العربية، والتي لا تعبر فعلا عن معدلات حدوثها كونها تحدث خلف الجدران والابواب المغلقة ومن اشخاص تربطهم علاقة حميمة وتخضع للعادات وللتقاليد التي تحول دون ابلاغ عن هذا النوع من العنف خوفا من الفضائح الاجتماعية والحفاظ على وحدة الاسرة. ومن الأسباب المؤدية للعنف ضد المرأة: الخلافات الاسرية، والاجتماعية، وكذلك الازمات الاقتصادية والظروف المعيشية الصعبة، وتعاطي المسكرات والمخدرات وتداخل الأدوار داخل الاسرة، وتدني مستوى تقدير الذات لدى كل من المعتدي والضحية قد تؤدي للعنف بالإضافة للاضطرابات النفسية التي يعاني منها الزوج (الحواتي،2001، ص50).

والنساء المعنفات حسب ما إشارات اليه بعض الدراسات يتأثرن انفعاليا بمقدار شدة العنف وتكرار حدوثه وقد تأخذ الاثار النفسية اشكالا متعددة كالاضطرابات النفسية، وتدني تقدير الذات، والشعور بالخجل وعدم الثقة على إقامة علاقات مع الاخرين وعدم الشعور بالأمان، والشعور بالعجز والانطواء والاكتئاب والميول الانتحارية وتشتت الأفكار وعدم وضوح الأهداف (الابراهيم،2010، ص11).

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات الأتية:

1- ما دور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف الاسري ضد المرأة ؟

أ- ما دور الأخصائي الاجتماعي مع المرأة المعنفة ؟

ب- ما دو الأخصائي الاجتماعي مع الأسرة ؟

ج- ما دور الأخصائي الاجتماعي مع المؤسسة ؟

د- ما دور الأخصائي الاجتماعي مع المجتمع ؟

أهمية الدراسة:

1- الأهمية العلمية

تعد هذه الدراسة ذات أهمية علمية كبيرة، حيت تسعى إلى تسليط الضوء على احد أبرز التحديات الاجتماعية المعاصرة، والمتمثل في العنف الأسري ضد المرأة، وذلك من خلال توظيف مدخل الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية كإطار منهجي ومهني لمواجهة هذه الظاهرة.

وتكمن الأهمية العلمية في الاتي:

أ- تسهم في إثراء الأدبيات العلمية مجال الخدمة الاجتماعية، لاسيما تلك المتعلقة بدور الممارسة العامة في التعامل مع قضايا العنف الأسري.

ب-تقدم فهما معمقا لكيفية تطبيق نموذج الممارسة العامة في المواقف المهنية المرتبطة بالعنف ضد المرأة، مما يساعد في تطوير الأطر النظرية والمهنية للممارسة الاجتماعية.

ج- تفتح المجال لأجراء دراسات ميدانية مستقبلية تستند الى نتائج هذه الدراسة، مما يعزز من جهود البحث العلمي في هذه المجال الحيوي.

د- تدعم التكامل بين التخصصات من خلال ربط الخدمة الاجتماعية بعلوم أخرى كعلم النفس، والقانون، والدراسات النسوية، وهو ما يثري المعالجة العلمية للموضوع.

2- الأهمية التطبيقية

تتجلى الأهمية ا لتطبيقية للدراسة في قدرتها على تقديم توصيات ومقترحات يمكن الاستفادة منها على الصعيد المهني والمؤسسي في مواجهة العنف الأسري ضد المرأة، حيث إنها:

أ- تقدم إرشادات مهنية يمكن أن يستفيد منها الأخصائيون الاجتماعيون في التعامل مع النساء المعنفات، وتحديد أنسب التدخلات المهنية وفقا لنموذج الممارسة العامة.

ب-تساعد الجهات المعنية في تحسين السياسات الاجتماعية المرتبطة بحماية المرأة، من خلال توفير بيانات ومؤشرات واقعية مبنية على نتائج الدراسة.

ج- تسهم في رفع الوعي المجتمعي من خلال التوصية بحملات توعية تهدف إلى تغيير الاتجاهات السلبية نحو المرأة وتعزيز ثقافة الرفض للعنف.

د- تدعم جهود تمكين المرأة نفسيا واجتماعيا من خلال التوصية ببرامج مساندة تسهم في تعزيز قدرتها على المواجهة والاندماج الإيجابي في المجتمع.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة التعرف على الاتي :

1- دور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف الاسري ضد المرأة .

أ- دور الأخصائي الاجتماعي مع المرأة المعنفة.

ب-دور الأخصائي الاجتماعي مع الأسرة.

ج- دور الأخصائي الاجتماعي مع المؤسسة.

د- دور الأخصائي الاجتماعي مع المجتمع.

رابعا: **حدود الدراسة**:

تتحدد الدراسة الحالية فيما يلي:

1- الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على تناول دور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف الاسري ضد المرأة

2- الحدود الزمانية: تم تنفيذ الدراسة خلال الفترة من ابريل 2025 الى مايو 2025، وهي الفترة التي تم فيها جمع البيانات من الميدان، وتحليل النتائج.

3- الحدود المكانية : تجري هذه الدراسة في مدينة عدن-محافظة عدن. وذلك من خلال استهداف عينة من النساء المترددات على: المحكمة الابتدائية في الشيخ عثمان- المحكمة الابتدائية في المنصورة (خصوصا شعب الأحوال الشخصية)-اتحاد نساء اليمن فرع محافظة عدن (هي احدى الجهات المعنية بحماية النساء المعنفات وتقديم الدعم الاجتماعي، والنفسي، والقانوني).

4- الحدود البشرية : النساء المعنفات من محافظة عدن عددهن 100.

أولا: **مفاهيم الدراسة**:

1- **مفهوم الدور**:

يعرف الدور لغويا بأنه: الاضطلاع بمهمة (جمعة،2000، ص37) مصدر دار يدور دورا، إذا سار مستديرا (ابن منظور،2000،ص295) وجاء في الصحاح: تدوير الشيء جعله مدورا (الرازي، 2010، ص158).

اصطلاحا:

هو السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة وهو الجانب الحيوي الذي يجمع الى جانبه العناصر الفيزيقية. (بدوي، 1977،ص395) في حين يرى العالم (كوترل) ان الدور ما هو الا (سلسلة استجابات شرطية متوافقة داخليا لأحد أطراف الموقف الاجتماعي. تمثل نمط التنبيه في سلسلة استجابات الاخرين الشرطية المتوافقة داخليا بنفس الطريقة في هذا الموقف (غيث،1979، ص390). اما العالم (رالف لنتون) يعد من ابرز العلماء الذين حاولوا ان يضعوا تعريفا دقيقا وواضحا للدور دون ان يكتنفه التباس او غموض فهو يعرف الدور (بانه الجانب الديناميكي للمركز الذي يلتزم الفرد بتأديته كي يكون عمله سليما في مركزه) (أبو جادو،1988،ص19).

2-**مفهوم الممارسة العامة**:

تعرف الممارسة العامة، بانها الممارسة المهنية التي يركز فيه الاخصائي الاجتماعي على استخدام الانساق البيئية والأساليب الفنية لحل المشكلات دون تفضيل التركيز على تطبيق طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية؛ لمساعدة المستفيدين من خدمات المؤسسات الاجتماعية في اشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم، واضعا في اعتباره كافة انساق التعامل. (فرد – اسرة – جماعة صغيرة –منظمة – مجتمع) مستندا على أسس معرفية ومهارية، وقيمية تعكس الطبيعة المنفردة لممارسة الخدمة الاجتماعية في تعاملها مع التخصصات الأخرى؛ لتحقيق الأهداف وفقا لمجال الممارسة. (أبو المعاطي،2009،ص36).

وكذلك تعرف بأنها، قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على العمل على مختلف الأنساق مثل: الفرد، الأسرة، الجماعات الصغيرة، المنظمات، المجتمعات، مستخدمين إطارا نظريا وفعالا يتيح الفرصة لاختيار ما يتناسب من أساليب واستراتيجيات للتدخل مع مشكلات ومستويات هذه الأنساق. (سليمان، حسن وآخرون، 2005، ص 26–27).

3- **الخدمة الاجتماعية**:

تعرف الخدمة الاجتماعية بانها:" فن الممارسة وذلك الفن يرتبط بالمهارة في الأداء لتحقيق عملية المساعدة المهنية وهذا الفن أو تلك المهارة يقوم على مكونات من العمليات" (مرعي، 2008،ص14)

وكما أيضا بانها: خدمة فنية تهدف لمساعدة الناس أفراد أو جماعات لتحقيق علاقات إيجابية بينهم ومستوى أفضل من الحياة في حدود قدراتهم ورغباتهم (عثمان، 2009، ص180)

يرى بعض الباحثين أن الخدمة الاجتماعية هي "جهد مهني منظّم يستخدم فيه الأخصائي الاجتماعي معارفه ومهاراته وقيمه بهدف مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على تنمية قدراتهم وتحسين أوضاعهم" (السرجاني، 2010، ص. 31).

4- **مفهوم العنف**:

لغة: المعنى اللغوي لكلمة "العنف" في المعجم العربي الأساسي على انه:

(أ) عنف: استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون.

(ب)عنف – يعنف – عنفا – عنيفا: أخده بشدة وقسوة او لامه بشدة.

(ت)عنف: من يأخذ غيره بقوة وقسوة (المعجم العربي،1989،ص872)

اصطلاحا: عرف العنف في معجم العلوم الاجتماعية بانه: استخدام الضغط او القوة استخداما غير مشروع او غير مطابق للقانون من شانه التأثير على إدارة فرد ما. (بيومي،1986، ص144) ويعرف ايضا بأنه استخدام الضبط او القوة استخداما غير مشروع او غير مطابق للقانون من شانه التأثير على إرادة فرد ما او مجموعة من الافراد، وانه اضطراب في سلوك الفرد يظهر جليا في تفاعله مع الاخرين ويرجع اساسة الى اضطراب في النمو النفسي وذلك لعدة عوامل اعاقت هذا النمو وتؤدي الى تقمص بعض النواحي الشخصية. (بدوي، 2017، 488).

ويعرف الشربيني العنف بانه: الإكراه المادي الواقع على شخص لإجباره على سلوك او التزام ما، وبعبارة أخرى هو سوء استعمال القوة، ويقصد به جملة الأذى والضرر الواقع على السلامة الجسدية للشخص (قتل، ضرب، جرح) (الشربيني، 1991،ص20).

اجرائيا: فهو كل سلوك او تصرف يقوم به الزوج عن عمد او غير عمد ضد الزوجة بغرض الايذاء والاعتداء وسوء المعاملة مستخدما القوة المادية او التهديد المعنوي، والايذاء البدني، والنفسي، والاقتصادي، والجنسي، والصحي، والحرمان التعسفي من الحرية.

5- **مفهوم العنف الاسري**:

يشير المصطلح إلى أن العنف الأسري :هو كل السلوكيات التي تحدث في إطار العائلة، من قبل أحد افراد العائلة بما له من سلطة أولية او أي علاقة بالمجني عليه، والعنف الاسري يتضمن إساءة في المعاملة داخل نطاق الاسرة بين مجموعة الأطراف المكونة لها حيت يمكننا ان نجد العنف الاسري في صورة العنف بين الزوجين والاباء اتجاه الأبناء، والابناء اتجاه الإباء في الأجداد. (بطوبال، معوشه،2003، ص13) .

وعرفه طريف بأنه: " سلوك يصدره فرد من الأسرة صوب فرد أخر، ينطوي على الاعتداء عليه بدنيا، بدرجة بسيطة أو شديدة، بشكل متعمد، أملته مواقف الغضب أو الإحباط أو الرغبة

في الانتقام أو الدفاع عن الذات أو لإجباره على إتيان أفعال معينة أو منعه من إتيانها، قد يترتب عليه إلحاق أذى بدني أو نفسي أو كليهما به (طريف، 2000، ص24).

يعرف العنف الأسري اجرائيا : هو أي شكل من أشكال الإيذاء الجسدي أو النفسي أو الجنسي أو الاقتصادي تمارسه الأسرة ضد المرأة .

6- **مفهوم العنف ضد المرأة**: في الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي وقعته الأمم المتحدة سنة 1993م يعرف العنف بانه: (أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه او يحتمل ان ينجم عنه اذى او معاناة جسمية او جنسية او نفسية للمرأة بما في ذلك من التهديد باقتراف مثل هذا الفعل او الإكراه او الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة او الخاصة (بنات، 2008، ص22) .

ويعرف أيضا بأنه: سلوك يؤدي إلى إيذاء شخص لشخص أخرى، وقد يكون هذا السلوك كلاميا، تتضمن أشكال بسيطة من الاعتداءات الكلامية مثل التهديد، وقد يكون السلوك فعليا، حركيا، كالضرب المبرح، والاغتصاب، والحرق، وقد يعدى إلى حدوث ألم جسدي ونفسي أو إصابة أو معاناة أو كل ذلك. (عيد، 1999، ص28).

يعرف العنف ضد المرأة اجرائيا: هو العنف الذي تهتم به الدراسة الحالية، وهو العنف الفردي الذي يكون من قبل الزوج ضد زوجته داخل عش الزوجية، مسببا إساءة جسدية وعدوانية مما قد يؤدي إلى تهديد سلامة البناء الأسري ، ويشكل محور التدخل المهني في إطار الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية.

الاتجاهات النظرية المفسرة للعنف الاسري ضد المرأة:

1- نظرية النسق الأيكولوجي:

هي إطار رئيسي يستخدم في فهم الفرد، والاسرة، والمجتمع، واشكال السلوك بالمنظمات، ويؤكد في الإطار التفاعل المتبادل بين الافراد وبيئاتهم ونقطة البداية بالنسبة لهذا الإطار العلمي، هي نظرته الإيجابية للإنسان، والفكرة المركزية التي ينطلق منها فكرة التغيير.

والانسان من هذا المنظور، هو كائن قادر لأعلى ان يتغير ويتوافق مع بيئته، فحسب بل هو أيضا قادر على ان يشارك في تغيير هذه البيئة.

واما التغيير فهو عملية ضرورية، ولازمة لنمو الانسان وتقدمه. (أبو المعاطي، 2009، 346-347).

وفي اطار المنظور الايكولوجي لا يشكل الانسان وبيئته ثنائية ذات طرفين: احدهما الانسان والأخر بيئته بل ان الانسان لا وجود له ولا بقاء خارج البيئة، فهو مندمج فيها متفاعل معها وبالتالي فان ذلك يوجه الممارس العام الى نقاط الالتقاء بين العميل، والبيئة أي عملية تفاعله وتواصله معها ، فالإنسان وبيئته يشكلان معا نسقا متفاعلا ديناميا (أبو المعاطي، 2009، 350).

وتتفق هذه النظرية مع الدراسة الحالية العنف الزوجي ضد المرأة لا ينفصل عن البيئة التي يعيش فيها الزوجان، سواء كانت القيم والمعايير الثقافية تحث على العنف ام نشأة الزوج منذ طفولته في بيئته، ويعتقدون ان العنف ضروري لحل النزاعات والصراعات الزواجية.

2- **نظرية البنائية الوظيفية**:

ترى النظرية البنائية الوظيفية أن المجتمع يتكون من أجزاء مختلفة إلا أنها مرتبطة، ولكل جزء وظائف مختلفة وعلى الرغم من الاختلاف فان هناك درجة من التكامل بينها، والوظائف التي يؤذيها المجتمع انما تشبع حاجات الإفراد المنتمين له، وهناك نظام قيمي مسؤول عن تقييم العمل بين الأفراد وعن واجبات كل فرد وحقوقه؛ وتعترف النظرية بوجود تفاوت بين الناس في الحقوق والواجبات، وعلى ذلك فنظام التدرج يسهم في تأدية المجتمع لوظائفه بوصفة نسقا (الحسن، 1982، ص187).

إن كل جزء من أجزاء المجتمع له وظيفة في المجتمع، وأن هناك تساندا وتكاملا بين أجزاء البناء جميعا، كما ترى أن اختلاف التنظيم الاجتماعي وعياب التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد الذين تجمعهم أهداف مشتركة قد يقود في الغالب إلى اضطراب وظائف المجتمع، وإلى حالة من التفكك الاجتماعي، التي تؤدي بذلك إلى فقدان المعايير والقواعد الاجتماعية مما يعرض المجتمع إلى حالة الأنومي، أي اللامعيارية، وفي الحالة التي تفقد المعايير الاجتماعية السائدة في مجتمع ما، فعاليتها في ضبط سير الأفراد وتنظيم سلوكهم لتحقيق القدر المطلوب من التوافق الاجتماعي. (سيف، 2017، ص22).

ينظر أصحاب الاتجاه الوظيفي إلى حدوث العنف في الأسرة بوصفه حاجة وظيفية وضرورة تقتضيها حاجات النسق الاجتماعية؛ ويؤكدون أن هناك عوامل عديدة تعمل على إعادة

الاستقرار وإعادة توازن النسق والمسلمة التي ترتكز عليها هذه النظرية تتمحور بشأن فكرة تكامل الأجزاء، الالتصاق والتماسك والاعتماد المتبادل بين هذه الأجزاء المختلفة للنسق، وعليه فأي خلل أو تغير في جزء من أجزاء النسق من شأنه أن يحدث تغيرات في أجزاء أخرى، وعلى هذا الأساس ينظر الوظيفيون للعنف على انه يتضمن دلالة مهمة في حالة التوازن وعدم الاتساق داخل النسق "فالعنف" إما أن يكون نتاجا لفقدان المعيار، وإما أن يكون نتاجا لفقدان الارتباع بالجماعات الاجتماعية أو نتيجة اللامعيارية، أو فقدان التوازن الذي قد يصيب المجتمع الإنساني أو الجماعة؛ بحيث تتحطم المعايير وتسود الفوضى، فيلجأ الأفراد إلى العنف (حلمي، 1999،ص50).

العنف في المجتمع ليس سوى استجابة لضغوط بنائية واحباطات ذاتية نتجت عن الحرمان، فالإحباط الناجم عن الحرمان بأشكاله المختلفة، وبخاصة المادي منها قاس ومؤد لأنه يؤدي الى الايذاء الجسدي للزوجة من جانب الزوج الذي يفتقد الموارد المادية التي تحقق التوقعات المعيارية ومسؤولياته اتجاه افراد اسرته. (بدوي،2017، ص457) فاذا كان الزوج غير قادر على مواجهة توقعات دورة كمعيل للأسرة بسبب انخفاض مستوى تعلمه، او مكانته المهنية او دخله فان الضغوط والاحباطات تدفعه الى استخدام العنف داخل البيت، واما الحل الذي يقترحه أصحاب هذا الاتجاه لمشكلة العنف فيمكن في زيادة التكامل الاجتماعي عن طريق ربط الفرد بالجماعات الأولية في المجتمع التي من شانها اشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية وتغير وضعهم المهني والاقتصادي وغرس القيم الدينية وقيم الانتماء لديهم. (المجالي،2018، ص251).

تتفق نظرية البنائية الوظيفية مع الدراسة الحالية في تفسير ظاهرة العنف الاسري ضد المرأة على انها نتاج لخلل في أداء الاسرة لوظائفها الاجتماعية الأساسية، مما يؤدي إلى اطراب في بناء المجتمع ككل، ومن هذا المنطلق، فإن دور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية يعد محوريا في إعادة التوازن البنائي داخل الاسرة من خلال التدخل المهني على مستويات متعددة تهدف إلى تصحيح الأدوار وتحقيق الانسجام الاجتماعي، وهو ما يتوافق مع أحد المبادئ الأساسية لنظرية البنائية الوظيفية التي ترى الاستقرار والتكامل الوظيفي أساسا لسلامة النظام الاجتماعي.

3- **نظرية التفاعل الرمزي**:

تفرعت هذه النظرية من النظرية السلوكية الاجتماعية وترفض هذه النظرية فكرة النظرية السلوكية المتطرفة، وتؤكد المعنى الذاتي للفعل الاجتماعي ويرى فولت واخرون أن الذات أداة تربط الفرد والمجتمع سويا، وهي كرة او نسق من الأفكار تنبثق عن حياة الاتصال ويدركها الفرد من الاتجاه المناسب؛ والذي تطلق علية "الوعي بالذات" وبتزايد الوعي بالذات يتولد النمط المميز للشخصية عندما يكشف امام المواقف المختلفة. وعلى هذا يرى رواد هذه النظرية. أن العنف سلوك يتم تعلمة من خلال عملية التفاعل مع الاسرة ومن هنا نجد ان الأبناء يتعلمون السلوك من القدوة الأبناء والأمهات وان الأبناء يتعلمون العنف من خلال عملية تعلم الأدوار المرتبطة بالجنس او النوع فالذكور يتعلمون السلوك الخشن والسيطرة والاستغلال والقيادة بينما يتعلم الإناث الخضوع والطاعة والتبعية، لذا فإن هذه النظرية ترى أن العنف سلوك متعلم من قبل الأبناء (سواء كان ممارس عليهم أو ما شاهدوه) وسوف يقوم هؤلاء الأبناء باستعادة هذا السلوك في مواقف أخرى متى تهيأت العوامل لاستخدامه.(العطار،2005،ص181).

تتوافق نظرية التفاعل الرمزي مع الدراسة الحالية في كونها توفر إطارا لفهم العنف الاسري ضد المرأة بوصفة سلوكا ناتجا عن تفاعلات ومعان اجتماعية تشكل داخل الاسرة والمجتمع، إذ تظهر النظرية الأفراد يتصرفون بناء على التفسيرات التي يكونونها عن انفسهم وعن الاخرين، وهو ما ينعكس في الممارسات العنيفة التي تشرعن ثقافيا او اسريا، ومن هنا، تأتي أهمية دور الممارسة في الخدمة الاجتماعية، حيث يسعى الأخصائي الاجتماعي الى تفكيك هذه الرموز والتفسيرات، ومساعدة الأطراف المعنية على إعادة بناء فهم صحي للعلاقات والأدوار الأسرية بما يسهم في الحد من العنف وتعزيز التفاعل الإيجابي داخل الاسرة.

العنف الاسري ضد المرأة واشكاله:

العنف الأسري قد اصبح منتشرا في المجتمع المعاصر وقد أصبحت هناك حالات كثيرة من سوء استخدام أو إساءة معاملة الاسرة الذي يبدو في عدة مظاهر مما يشير الى ان الاسرة قد أصبحت مليئة بكثير من مظاهر العنف (شكري، 2001،ص47).

والعنف بأشكاله قديم قدم الوجود الإنساني وخاصة العنف ضد المرأة وهي ظاهرة تهدد امن واستقرار الاسر الأمنة وتبعث القلق فيها وان العنف هو صفة إنسانية للطبيعة البشرية للأفراد ولقد

عانت المرأة منذ الازل هذا التعنيف ضدها من قبل الرجل حيث نلاحظ ذلك في كتابات ارسطو عن المرأة بانها ادنى منه وتقتصر وظيفتها على خدمة الرجل ولهذا كان من الطبيعي ان يحكمها الرجال (امام ، 1996، ص36-56). وينقسم العنف إلى عدة تقسيمات فمن حيث أساس المشروعية وعدمها يمكن تقسيمة إلى عنف **مشروع** وعنف **غير مشروع**، ويقصد بالعنف المشروع ذلك العنف الذي يستخدم أداء لواجب أو استعمالا لحق أداء لواجب واستعمالا لحق كحق الأب في تأديب أولاده، أو حق الزوج في تأديب زوجته أو لحق في ممارسة الألعاب الرياضية العنيفة كالملاكمة أو المصارعة، أما العنف غير المشروع فهو الذي يخالف ما نص علية القانون (احمد ، 2006،ص15).

وهناك من يصنف العنف إلى عنف فطري وعنف مكتسب ويقصد بالعنف **الفطري** ذلك العنف الذي يولد به الإنسان بحكم تكوينه الفسيولوجي والبيولوجي، فيرى فرويد أن هناك غريزتين لدى الإنسان هما غريزة الحب والجنس وغريزة العدوان وكلاهما تلح في طلب الإشباع، ومن هنا فالعنف سلوك غريزي هدفه تفريق الطاقة العدوانية داخل الانسان ،أما العنف **المكتسب** فهو ذلك الذي يكتسب أو يتعلمه الإنسان من البيئة المحيطة به عن طريق ملاحظة نماذج لدى الإباء والأصدقاء ومشاهدة مظاهر العنف في أف6لام التيلفزيون والفيديو والسينما أي أن العنف يتعلم بالملاحظة (العيد، 1995،ص64)، كما يمكن تقسيم العنف الى عنف **بدني** وعنف **نفسي** ويشير الأول إلى الاعتداء على النفس والممتلكات بالقوة دون وجه حق، أما الثاني فيشير إلى التحقير والاستهزاء والتسلط والاستبداد وإلغاء الشخصية وإلحاق الأذى بالنفس بالغير وبأليات مختلفة.

وهناك من يقسم العنف الى ثلاثيا إلى عنف منظم وتلقائي ومرضي، ويقصد بالعنف **المنظم** ذلك العنف الذي يكون نتيجة تخطيط وتدبير وهو أكثر أنواع العنف انتشارا في المجتمعات، أما العنف **التلقائي** فهو ذلك العنف الذي يكون وليد اللحظة أو الموقف ويتم بشكل عفوي كرد فعل لطبيعة الحدث دون تخطيط أو تدبير، وأخيرا العنف **المرضي** ويمارسه الأفراد الذين يعانون من امراض عضوية أو نفسية أو عقلية أو عصبية يولد لديهم رغبة في ارتكاب العنف (الرقب،2010،ص11).

كدلك هناك تقسيم ثلاثي أخر للعنف، العنف **البدني** وهو الذي يتسم بالسلوك البدني الضار كالقتل والإيذاء البدني، والعنف **الشفوي** وهو الذي يكون بالتهديد باستخدام العنف دون استخدامه بالفعل، وغالبا ما يسبق العنف البدني الحقيقي هذا التهديد ولكن لا يشترط تلازمهما في كل الأحوال، والعنف **بالتسلط على الأخرين** لإحداث نتائج اقتصادية ونفسية وعقلية واجتماعية، ويشترط لتوافر هذا النوع وجود النية لإحداث النتائج الضارة (عمر،2008،ص12).

خصائص العنف الأسري ضد المرأة:

يتميز العنف الأسري ضد المرأة بعدد من الخصائص التي تميّزه عن غيره من أنواع العنف، سواء من حيث البيئة التي يحدث فيها، أو طبيعة العلاقة بين الضحية والجاني، أو استمراريته وتكراره.

1. يحدث ضمن نطاق العلاقة الحميمة أو الأسرية:

إذ أن المعتدي غالبًا ما يكون الزوج أو أحد أفراد العائلة، ما يجعل الضحية في وضع معقد بسبب الروابط العاطفية والاجتماعية والاقتصادية التي تربطها بالجاني (الزعبي، 2017، ص. 45).

2. **تكرار واستمرارية العنف:**

العنف الأسري لا يحدث غالبًا كحادث منفرد، بل يتكرر بشكل دوري، ويصعب على المرأة التنبؤ بوقت حدوثه، مما يعمق شعورها بالخوف والقلق (الشامي، 2018، ص. 89).

3. الطابع الخفي أو المسكوت عنه:

كثير من حالات العنف الأسري لا يتم الإبلاغ عنها بسبب الخوف من الفضيحة، أو الأعراف الاجتماعية، أو انعدام الثقة في المؤسسات، مما يجعله من أكثر أنواع العنف صمتًا (السباعي، 2016، ص. 102).

4. **تأثيره العميق على الصحة النفسية والجسدية:**

يترك العنف الأسري آثارًا بعيدة المدى، تتراوح بين الجسدية (كسور، إصابات) والنفسية (اكتئاب، اضطراب ما بعد الصدمة، قلق دائم) (الموسوي، 2020، ص. 131).

5. **تفاوت أشكاله وشدته:**

يمكن أن يكون العنف الأسري نفسيًا، جسديًا، جنسيًا، اقتصاديًا أو حتى قانونيًا، وتختلف شدته من حالة إلى أخرى (الهذلي، 2019، ص. 66).

6. تداخل العنف مع أنماط السيطرة والتحكم:

يُمارَس العنف غالبًا كوسيلة للسيطرة على المرأة وإخضاعها، وليس كردة فعل على سلوك معين فحسب (خليل، 2021، ص. 73).

أسباب العنف الأسري ضد المرأة:

1- **أسباب نفسية:** ان الأسباب النفسية التي تشكلت في شخصيات مرتكبي العنف ضد المرأة في الصغر تؤثر بشكل كبير في سلوكياتهم والتي تظهر على شكل سلوك عدائي في الكبر، ومن ابرز هذه العوامل النفسية تعرض مرتكب العنف للإيذاء باي شكل من الاشكال في طفولته، او وجودة في بيئة اسرية تنتشر بها حالات تعنيف الابوين او اعتداء الاب على الام باي شكل من الاشكال، الى جانب اضطرابات الشخصية التي قد تؤدي الى خلق شخصية معادية للمجتمع، فالتحكم في العنف يرتبط بزيادة قدرة الفرد على التحكم في انفعالاته، كما ان المرض النفسي الذي يصيب بعض الافراد سبب في ممارسة العنف وان الشخصية المعنفة شخصية مريضة.(الهاشمية،2017،ص68)

2- **أسباب اجتماعية:** ان الأسباب الاجتماعية من أبرزها لارتكاب العنف ضد المرأة، وتشمل تدني مستوى التعليم وتفشي الجهل بين افراد المجتمع، وتدني المستويات المعيشية، وتفشي البطالة والفقر، وتشكل هذه الأسباب مجتمعة ضغوطات نفسية على معيلي الاسرة، فالاعتقادات الثقافية وثقافة الذكورة والاعتماد الاقتصادي تؤدي الى عدم المساواة بين الرجل والمرأة، ومن خلال تنشئة الرجل بشكل مختلف عن المرأة فالرجل يتوقع منه المجتمع ان يسلك طريقه بعدوانية، ويرفض المجتمع هذا السلوك العدواني إذا أصدر من المرأة (الهواش، 2019، ص50).

وترى بعض الثقافات ان المرأة لا ترتدع الا بالضرب ونتيجة لهذه الاتجاهات الثقافية والاجتماعية تفرض القيود على حرية الاناث، فالفتاة من الطفولة تجري تنشئتها على ان تكون هادئة ولا يسمح لها بالخروج مع الأصدقاء، في حين ان الولد يحصل على وقت أكبر للعب والخروج مع الأصدقاء ويسمح له ان ينطلق خارج المنزل ليلعب، ومن هنا يعد العنف مؤشرا لفشل الاسرة في عملية التنشئة الاجتماعية. (الاستراتيجية الوطنية لتمكين المراة،2015، ص51).

3- **أسباب زواجية:** يتمثل ذلك في الغيرة المذمومة، الشعور بعدم الامن وانخفاض الثقة بالزوجة مما يجعل الرجل يميل الى القوة في سلوكه مع المرأة، ويحول حياتها الى ذل وهوان، او

يتبادر للزوجة ان هناك امرأة أخرى في حياتهن وينشا الصراع الزواجي من عدم اتفاق الزوج والزوجة بشان ادوارهم في الحياة وبيئة العمل وعدم اشباع الرغبات الجنسية لكلا الطرفين او احدهما، ونقص في أساليب ومهارات التواص التي يستخدمها الزوج مع الزوجة، اذ يصعب عليه التغير عن أفكاره ومشاعره وانفعالاته، فيميل الى توجيه اللوم الى الضحية ويفسر المواقف بشكل خاطئ.

4- **أسباب ثقافية:** العنف مفهوم ثقافي اجتماعي يختلف من مجتمع لأخر ومن ثقافة لأخرى، فهناك ثقافات تعزز الدور السيادي والمهيمن للرجل في الاسرة في حين تطلب من المرأة ان تمارس أدوار الخضوع والخنوع لمطالب الرجل والا تعرضت لعنف جسدي من قبل الرجل، كما توجد بعض الثقافات التي تدعم استقلالية الرجل بشكل واضح وكانه ليس في المرأة من حاجة فتعمل تلك الثقافة على تكريس تفوق قيم الذكورة التي لا تؤمن بتوازن القوى بين الذكور والاناث، الجهل وعدم معرفة كيفية التعامل مع الاخر وعدم احترامه، وما يتمتعه من حقوق وواجبات تعتبر كعامل أساسي للعنف، وهذا الجهل قد يكون من الطرفين المرأة والمعنف لها، فجهل المرأة بحقوقها و واجباتها من طرف، وجهل الاخر بهذه الحقوق من طرف ثان مما قد يؤدي الى التجاوز وتعدي الحدود. (كرداشة، 2013،ص71).

5- **أسباب قانونية:** القانون بما يتضمنه من احكام وجزاءات دورا كبير في تكريس ثقافة العنف ضد المرأة كوسيلة لفض النزاع بصورته المباشرة وغير المباشرة، وكذلك في تأصيل سلوكيات وممارسات العنف في المجتمعات الإنسانية، فهو لا يضع حدودا وقوانين واضحة لكل فرد يعتدي على المرأة حتى لا يتفشى العنف في المجتمع، وهناك من الدول من سعت لتشريع قانون خاص للعنف ضد المرأة، واخري لا ترى حتى الان ضرورة لتشريع قانون يحمي المرأة، مبررة في ذلك ان العنف شان عائلي ينبغي الا يتعدى اطارها. (صالح،2003، ص58).

6- **أسباب اقتصادية:** البطالة وانخفاض الدخل او الشعور بالحرمان وعدم اشباع الحاجات الاقتصادية، وكلما ازداد الشعور بالحرمان ازداد القيام بالعنف، والتضخم الاقتصادي الذي ينعكس على المستوى المعيشي لكل من الفرد او الجماعة حيت يكون من الصعب الحصول على لقمة العيش وكذلك النفقة الاقتصادية التي تكون للرجل على المرأة، اذ انه من يعول المرأة فلذا يحق

لها تعنيفها وذلك عبر اذلالها وتصغيرها من هذه الناحية، ومن الطرف الاخر تقبل المرأة بهذا العنف لأنها لا تتمكن من اعالة نفسها او اعالة أولادها (منظمة الصحة العالمية،2017،ص57).

7- **أسباب شخصية:** تعتبر المرأة نفسها هي احد العوامل الرئيسية لبعض أنواع العنف والاضطهاد، وذلك لتقبلها له واعتبار التسامح والخضوع او السكوت عليه كرد فعل لذلك، مما يجعل الاخر يأخذ في التمادي والتجرأ أكثر، وقد تتجلى هذه الحالة اكثر عند المرأة من تلتجا اليه، ومن يقوم بحمايتها (الهاشمية،2017،ص110).

8- **الأسباب التربوية:** قد تكون أسس التربية العنيفة التي نشأ عليها الفرد هي التي تولد لديه العنف، اذ تجعله ضحية له حيث تشكل لديه شخصية ضعيفة وغير واثقة، ويؤدي الى جبران هذا الضعف في المستقبل بالعنف، بحيث يستقوي على الأضعف منه وهي المرأة، العادات والتقاليد فهناك أفكار وتقاليد متجذرة في ثقافات الكثيرين والتي تحمل في طياتها الرؤية الجاهلية لتميز الذكر على الانثى مما يؤدي ذلك الى تصغير وتضئيل المرأة ودورها، وفي المقابل تكبير وتحجيم الذكر ودوره حيث يعطي الحق دائما للمجتمع الذكوري للهيمنة والسلطنة وممارسة العنف على الانثى منذ الصغر، وتعويد الانثى على تقبل ذلك وتحمله والرضوخ اليه اذ انها لا تحمل ذنبا سوى أنها ولدت أنثى (ضيف اللة،2018،ص80).

9- **الأسباب البيئة:** فالمشكلات البيئية التي تضغط على الانسان كالازدحام وضعف الخدمات ومشكلة السكن وزيادة السكان و.، بالإضافة الى ذلك ما تسببه البيئة في احباط الفرد، حيت لا تساعده على تحقيق ذاته والنجاح فيها كتوفير العمل المناسب للشباب، فذلك يدفعه دفعا نحو العنف ليؤدي الى انفجاره الى من هو أضعف منه المرأة (منظمة الصحة العالمية،2017، ص257).

اثار العنف الأسري ضد المرأة:

هناك جملة من الأثار المترتبة على العنف الاسري ضد المرأة ممكن ان نوردها في الاتي:

1- **الأثار الصحية:** تشمل الأثار الصحية الصداع والأم الضهر وألأم البطن والألم الليفي العضلي والاضطرابات المعدية المعوية ونقص القدرة على التحرك وتدهور الحالة الصحية عموما وقد يسجل في بعض الحالات وقوع إصابات مميتة وغير مميتة على حد سواء، حدوث حالات الحمل غير مرغوب فيه يؤدي الى حالات الإجهاض المتعمدة، وأنواع العدوى المنقولة جنسيا، بما في ذلك عدوى فيروس الإيدز (كرداشة،2013، ص116).

2- **الأثار الجسدية:** لعل اكثر المخاطر وضوحا لدى المرأة المعنفة كدمات في الوجه والعيون وكسور العظام واضطرابات النوم والأرق وتصبب العرق وسرعة نبضات القلب وصعوبة التنفس وألام البطن وفقدان الشهية وارتجاف الأعضاء وشحوب الوجه والذبحة الصدرية وقرحة المعدة او قرحة الأنثى عشر والربو الشعبي او التعذيب البطيء (عداد،2019،ص86).

3- **الأثار النفسية:** يكون من الصعب حصر المخاطر النفسية التي يخلفها العنف على المرأة، ويمكن أن نجعلها في فقدانها لثقتها واحترامها لنفسها ورسم صورة مشوهة عن الذات شعورها بالذنب إزاء الأعمال التي تقوم بها، الوحدة والإحباط والكأبة والعجز لعدم تحقيق الأمن في الأسرة وشعورها بالظلم والتوتر والقلق ويظهر على تعابير وجهها غير الإرادية والشعورية، قلق مزمن يؤثر على سلوكها وتصرفاتها بإحساسها بالذل وسرعة الشعور بالإهانة، عدم شعورها بالطمأنينة او الاستقرار النفسي، شعورها بأنها ناقصة العقل، اضطراب في الصحة النفسية والخوف من المستقبل وصعوبة السيطرة على المشاعر والانفعالات، فقدانها الإحساس بالمبادرة وعدم القدرة على اتخاد القرار (كرداشة،2013،ص117).

4- **الأثار الاجتماعية:** تعاني المرأة المتعرضة للعنف من مشاكل اجتماعية لعل أبرزها:

أ- **التفكك الاسري:** يمثل التفكك بين الزوجين مظهرا سلبيا يعبر عنه بامتناع كل منهما عن الحياة الزوجية الطبيعية، الهجر او الطلاق او تعدد الزواجات او غياب أحد الوالدين لفترة طويلة.

ب- **سوء العلاقة بين اهل الزوجة وأهل الزوج:** ينتج عن العنف اضطرابات في علاقات الزوجين وخصوصا العلاقة بين أهل الزوجين، فتحدث القطيعة بينهما وتكثر المشاكل، وهذا سلوك مضر يفتت عضد المجتمع وتماسكه الاجتماعي (الهاشمية،2017،ص110).

ج- **الطلاق:** يتسبب العنف ضد المرأة في طلبها الطلاق بسبب تمزق العلاقة مع زوجها المعنف، وهذا بدورة يؤدي إلى مخاطر ليس فقط على المرأة بل على الأبناء وتشردهم وفشلهم في تكوين القيم الاجتماعية وعدم الثقة بالأخرين، وتشتت أفراد الأسرة جميعهم، وهذا ما يؤدي إلى غرس ثقافة العنف عبر الأجيال (عمران،2019،ص68).

د- **عدم تنشئة الأبناء وتربيتهم تربية متوازنة:** عندما تعاني التربية من وجود مربيات معنفات تمارس بحثهن عن العنف والإيذاء، ستفشل عند ذلك المرأة في إعداد التنشئة النفسية والاجتماعية المتوازنة لدى أبنائها، فأسلوب التنشئة الاجتماعية السيئ داخل الأسرة ينعكس سلبا على حياة الأبناء (العبادي،2008،ص19).

هـ- **جنوح الأحداث:** لا شك أن أسر الجانحين تتسم بالتفكك وعدم الاستقرار الأسري، وشيوع العنف، أن الجانحين قد تربوا في بيوت محطمة بالانفصال او الهجر او الطلاق او التفكك الأسري، فشعور الطفل بالرعب وعدم الأمان داخل الأسرة يجعله سيئ الطباع فيقدم على الانحراف والعنف (زكريا،2019، ص94).

و- **إشاعة روح العدوانية بين الأفراد:** يعد العدوان أحد ردود الفعل الناشئة عن التنشئة الاجتماعية السيئة والتي نتجت عن إقصاء التربية السليمة لأفراد المجتمع، فالشخص الذي يعاني من العنف تجده يعبر عن كبته وغضبه على الأفراد والمجتمع من خلال العدوان الذي يظهره (احمد، ،2018، ص70).

5- **الأثار الاقتصادية:** تعتمد المرأة في الأسرة عادة على الاب من الناحية الاقتصادية مما يعمق حالة من التبعية الاقتصادية لديها من جهة، ويعمق حالة الهيمنة والسيطرة لذي الأزواج الذكور من جهة أخرى، وفي حالة تعرض الزوجات للعنف الجسدي وبقائهن في إطار العلاقة الزوجية، فإن احتمال تعرضهن للتهديد، خاصة فيما يتعلق في الجوانب المادية كقطع النقود عليهن أو إعطائهن مبالغ قليلة جدا من المال ومحاسبتهم على النفقات المادية كافة التي يقمن بها، كما تمثل هذه الموقف السلوكيات عائقا أمام أفراد الأسرة لأن يمارسوا حياتهم بشكل طبيعي وفقدان منزلها وأشياء كانت تملكها فتلجأ الى العيش في الملاجئ والشوارع وتكبد تكاليف اقتصادية ضخمة (الرديعان،2008، ص45).

ثانياً: الدراسة الميدانية

منهجية الدراسة:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم الأبعاد المعقدة لظاهرة العنف الموجه ضد المرأة، وتحديدًا في دراسة الدور الحيوي الذي يضطلع به الأخصائي الاجتماعي في هذا السياق، والتعمق في تحليل الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى هذه الظاهرة، سواء كانت اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، أو نفسية، والآثار الناتجة عن ذلك، وطبيعة الدور الذي يقوم به الاخصائي الاجتماعي مع المرأة المعنفة، ومع اسرتها، ومع المؤسسات الاجتماعية، ومع المجتمع بشكل عام الذي توجد فيه قضايا العنف.

ثالثاً: مجتمع الدراسة وعينته:

تكون مجتمع الدراسة من النساء المترددات على المؤسسات الاجتماعية التي تهتم بقضايا العنف في المجتمع (المحاكم الابتدائية)، والمؤسسات الحقوقية التي تدافع عن قضايا النساء التي تتعرض للعنف في المؤسسات الرسمية القانونية (اتحاد نساء اليمن)، وباعتبار أنه لا يوجد عدد ثابت للنساء المترددات على هذه المؤسسات، وأن أعدادهم في تغير مستمر وتجديد بين الحين والآخر فقد اعتمدت الباحثة على عينة قصدية عشوائية بحجم (100) مفردة، يمكن تعميم نتائجها طالما كانت من مجتمع غير معلوم بحيث يصعب على الباحث اختيار نسبة معينة من المجتمع ويجيز العلماء ذلك بحيث لا يقل حجم العينة عن (30) مفردة، شرط أن يركز الباحث على الاختيار الجيد الذي يعكس خصائص العينة (الضامن، منذر عبدالحميد 2007م، ص163)، وقد اجتهدت الباحثة في اختيار عدد من النساء اللاتي يترددن بين الحين والآخر، والتي لها قضايا لها مدة زمنية مقبولة في هذه المؤسسات، وكان اختيارها بالتساوي بين المؤسستين (50%) لكل مؤسسة اجتماعية (اتحاد نساء اليمن، المحكمة الابتدائية).

خصائص عينة الدراسة

1- توزيع عينة الدراسة بحسب متغير المؤسسة الاجتماعية

جدول رقم (1) يبين توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب متغير المؤسسة الاجتماعية

المؤسسة الاجتماعية	التكرار	النسبة
اتحاد نساء اليمن	50	50
المحاكم	50	50
الإجمالي	100	100

2- توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب متغير المديرية

جدول رقم (2) يبين توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب متغير المديرية

المديرية	التكرار	النسبة
صيرة	12	12
الشيخ عثمان	21	21
المنصورة	15	15
التواهي	11	11
دار سعد	33	33
خور مكسر	8	8
الإجمالي	100	100

3- توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب فئات العمر

جدول رقم (3) يبين توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب متغير فئات العمر

فئات العمر	التكرار	النسبة
من 18 - 29 سنة	30	30
من 30 إلى 39 سنة	32	32
من 40 - 49 سنة	23	23
من 50 - 59 سنة	12	12
أكثر من 60 سنة	3	3
الإجمالي	100	100

4- توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب متغير عدد أفراد الأسرة

جدول رقم (4) يبين توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب متغير عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة
1	2	2
2	19	19
3	14	14
4	16	16
5	9	9
6	10	10
7	12	12
8	8	8
9	5	5
10	2	2
11	3	3
الإجمالي	100	100

5- توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب متغير الحالة الاجتماعية

جدول رقم (5) يبين توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
متزوجة	21	21
مطلقة	57	57
مهجورة/ معلقة	22	22
الإجمالي	100	100

6- توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب متغير المؤهل العلمي

جدول رقم (6) يبين توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
أمي	5	5
تقرأ وتكتب	11	11
ابتدائي	5	5
إعدادي	11	11
ثانوية	34	34
دبلوم بعد الثانوية	6	6
جامعي	28	28
الإجمالي	100	100

7- توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب متغير الحالة العملية

جدول رقم (7) يبين توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب متغير الحالة العملية

الحالة العملية	التكرار	النسبة
طالبة	6	6
عمل حكومي	23	23
عمل خاص	12	12
ربت منزل	59	59
الإجمالي	100	100

أداة الدراسة:

تُمكّن الأداة الدراسة الباحث من جمع بيانات دقيقة وموثوقة تُسلط الضوء على الجوانب الرئيسة للدراسة العلمية وهي من أهم الخطوات المنهجية للدراسات الميدانية، وبقدر ما تكون البيانات دقيقة وموضوعية، وشاملة، تكون النتائج الميدانية موضوعية صحيحة، وبقدر ما تبتعد عن الموضوعية تبتعد النتائج العلمية عن الواقع الاجتماعي، وتتنوع الأدوات بحسب موضوع الدراسة الميدانية، وطبيعتها، وتصميم المنهج العلمي (أبو القاسم عبد القادر صالح وآخرون 2001، ص71)، ونوع العينة، والوضع الاجتماعي العام، فطالما كان موضوع الدراسة يتعلق الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف الاسري ضد المرأة .

النتائج العامة للبحث.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- وجود دور فعال بدرجة كبيرة جدا للأخصائي الاجتماعي مع المرأة المعنفة، أذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام(2.766)، والوزن النسبي(92.20)، بمتوسط عام المعياري للانحراف (0.61).

2- وجود دور حقيقي مفترض على الأخصائي الاجتماعي تقديمة مع أسرة المرأة المعنفة، أذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام (2.751)، والوزن النسبي (91.69)، بمتوسط عام للانحراف المعياري (0.62).

3- وجود دور بدرجة عالية للأخصائي الاجتماعي في الربط بين أسرة المعنفة والمؤسسات الاجتماعية، أذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام(2.765)، والوزن النسبي (92.16)، بمتوسط عام للانحراف المعياري (0.61).

وجود دور بدرجة عالية للأخصائي الاجتماعي مع المجتمع، أذ كانت قيمة المتوسط الحسابي العام

التوصيات:

1 - تعزيز برامج التوعية والتثقيف المجتمعي حول العنف الأسري بتطوير وتنفيذ حملات توعية شاملة داخل المجتمع المحلي في محافظة عدن للتعريف بأشكال العنف الأسري وآثاره السلبية على المرأة والأسرة بشكل عام. وضرورة نشر ثقافة حقوق المرأة وواجبات المجتمع تجاهها عبر وسائل الإعلام المختلفة وورش العمل المحلية.

2 – تطوير مهارات الأخصائيين الاجتماعيين بتدريب الأخصائيين الاجتماعيين على أساليب حديثة ومهنية في التدخل مع حالات العنف الأسري ضد النساء، بما يشمل التدريب على تقنيات الاستماع الفعّال، وفن التعامل مع الضحايا بشكل يضمن احترام خصوصيتهم وحفظ كرامتهم. وضرورة التأكيد على مهارات الأخصائيين في فهم القوانين المحلية والدولية المتعلقة بحقوق المرأة وكيفية تطبيقها.

3 – إنشاء مراكز متخصصة لدعم النساء المعنفات وتأسيس مراكز أو وحدات دعم متخصصة للنساء المعنفات داخل المؤسسات الصحية أو الاجتماعية، بحيث تكون هذه المراكز مجهزة لتقديم الدعم النفسي والقانوني والإيواء. وتوفير خدمات متكاملة تشمل الاستشارة النفسية، العلاج الطبي، والمساعدة القانونية للنساء اللواتي يتعرضن للعنف الأسري.

4 – تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وذلك بالتنسيق والتعاون بين الوزارات الحكومية (مثل وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة الداخلية) والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق المرأة، لضمان تقديم خدمات شاملة للنساء المعنفات، وإنشاء شبكة من الدعم تضم مختلف الفاعلين في المجتمع (الأطباء، المحامون، الأخصائيون الاجتماعيون) للتعاون في الحالات الطارئة.

5 – تشجيع البحوث والدراسات المستقبلية في مجال العنف الأسري في اليمن عامة ومحافظة عدن خاصة وفي المجالات المختلفة، مع التركيز على الآثار النفسية والاجتماعية للعنف على الضحايا والمجتمع. و تشجيع الدراسات التي تقيم فعالية السياسات والممارسات المتبعة لمكافحة العنف الأسري، من أجل تحسين استراتيجيات التدخل.

المقترحات:

1 – إعداد سياسات وطنية لمكافحة العنف الأسري وضرورة تطوير وإعداد سياسات وطنية شاملة تهدف إلى الوقاية من العنف الأسري وتعزيز حماية المرأة، مع التأكيد على تطبيق القوانين التي تحمي حقوق النساء. إنشاء مرصد وطني لمتابعة تنفيذ هذه السياسات وتقييم أثرها بشكل دوري.

2 – تطوير قوانين حماية المرأة وتعزيز حقوقها القانونية ووجوب تعديل وتحديث القوانين المحلية لتعزيز حقوق النساء في مواجهة العنف الأسري، مثل توفير الحماية القانونية للنساء المعنفات، وتسهيل حصولهن على العدالة. وإنشاء آليات فعالة للإبلاغ عن حالات العنف الأسري وضمان عدم تعرض الضحايا للملاحقة أو التهديد.

3 – دمج الخدمات الاجتماعية مع النظام القضائي وذلك من خلال مقترح بإنشاء آلية للتعاون بين الأخصائيين الاجتماعيين والنظام القضائي، بحيث يمكن للأخصائيين تقديم الدعم النفسي والقانوني في المحاكم ومراكز الشرطة. والتنسيق الأكبر بين المؤسسات القضائية والشرطة الاجتماعية لضمان استجابة سريعة وفعالة لحالات العنف الأسري.

4 – تعزيز دور الإعلام في مكافحة العنف الأسري وذلك باستخدام الإعلام بشكل فعال للتوعية بمخاطر العنف الأسري والتعريف بآثاره السلبية، وتوضيح كيفية الوصول إلى خدمات الدعم المتاحة للنساء المعنفات. واستغلال وسائل التواصل الاجتماعي للتفاعل مع المجتمع المحلي وتقديم نصائح ومعلومات حول كيفية التعامل مع حالات العنف الأسري.

5 – توفير برامج إعادة تأهيل للرجال المعتدين بتنفيذ برامج تعليمية وإعادة تأهيل للمعتدين على النساء، تهدف إلى تغيير سلوكهم وتعزيز فهمهم لحقوق المرأة. وتضمين الأبعاد النفسية والاجتماعية في هذه البرامج لتقليل العنف الأسري ومنع تكراره في المستقبل.

6 – زيادة الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المعنفات بإنشاء برامج دعم نفسي للنساء المعنفات، سواء كانت هذه البرامج فردية أو جماعية، لمساعدتهن على التعافي من الآثار النفسية للعنف. وتوفير هذه البرامج في مراكز الإيواء أو في المجتمعات المحلية للوصول إلى أكبر عدد ممكن من النساء المعنفات.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية:

1-أبو المعاطي، ماهر (2009): الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، أسس نظرية، نماذج تطبيقية، ط (2)، القاهرة، بدون ناشر.

2-أبو المعاطي، ماهر (2010): الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الاسرة والطفولة، معالجة من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية.

3- ابن منظور، (2000) : لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1

4-احمد ، ممدوح صابر (2018): اشكال العنف الأسري الموجه ضد المرأة وعلاقته ببعض مهارات توكيد الذات في العلاقات الزوجية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، مجلد د1، العدد8، عمان، الأردن.

5-الأحمد، امل (2001): بحوث ودراسات في علم النفس، مؤسسة الرسالة، بيروت

6- الحواتي، محاسن (2001)، الندوة الوطنية حول العنف ضد النساء وخصوصيته في الثقافة اليمنية، مكتب منظمة البحرة الدولية، وزارة شؤون المغتربين، صنعاء، اليمن.

7- المجلس القومي للمرأة، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (2015-2020)، جمهورية مصر العربية ط1

8-احمد، ممدوح صابر (2018)، أشكال العنف الأسري الموجه ضد المرأة وعلاقته ببعض مهارات توكيد الذات في العلاقات الزوجية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، مج1، العدد8.

9-احمد، هلالي عبد اللاه (2006)، القانون الجنائي والعنف، القاهرة، دار النهضة.

10- امام، عبد الفتاح امام (1996)، ارسطو والمرأة، مكتبة مذبولي، القاهرة.

11- الأمم المتحدة،(1993): الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، نيويورك.

12- بدوي، احمد زكي (1986): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت،ط1.

13- بدوي، عبد الرحمن (2017)، العنف ضد المرأة في المجتمع السعودي دراسة ميدانية على النساء المعفنات في مدينة الرياض، مجلة: كلية التربية جامعة الازهر، العدد173.

14- بنات، سهيلة محمود (2008): العنف ضد المرأة، عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع.

15- بوطبال، سعد الدين، معوشة عبدالحفيظ (2013)، العنف الاسري الموجهة ضد الطفل

16- الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة حياة الاسرة، المركز الجامعي غليدان.
17- بيومي، احمد زكي (1986): معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.
18- جمعة، سلمى محمود (2000) "طريقة العمل مع الجماعات، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
19- .
20- حلمي، إجلال إسماعيل (1999)، العنف الأسري، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر العربية.
21- خليل، سامر. (2021). التحكم والسيطرة في العلاقات الأسرية العنيفة. دمشق: دار الفكر المعاصر.
22- الرقب، إبراهيم سليمان (2010): العنف الأسري وتأثيرة على المرأة، عمان، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.
23- الرازي، ابي بكر محمد بن شمس الدين (2010) " مختار صحيح الصحاح"، دار الفيحاء، دمشق، سوريا.
24- الرديعان، خالد عمر (2008): العنف الاسري تجاة المرأة، مجلة العلوم الأمنية كلية الملك فهد، الرياض.
25- الزعبي، أحمد. (2017). العنف الأسري: أسبابه وآثاره وسبل مواجهته. عمّان: دار المسيرة.
26- زكريا، ميس صبيح (2019)، العنف الزواجي الأسباب والمظاهر، مجلة البحث العلمي في الأداب، جامعة عين شمس، كلية البنات للأداب والعلوم والتربية، ع20، ج4.
27- السباعي، نوال. (2016). العنف الأسري في المجتمع الإسلامي المعاصر. بيروت: دار الهدى.
28- سليمان، حسين حسن واخرون (2005): الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والاسرة، ط (1)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
29- السنهوري، احمد محمد (2006): موسوعة منهج الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية، وتحديات القرن الواحد والعشرين، ج (3)، ط6، القاهرة، دار النهضة العربية.

30- سيف، تماني علي (2017)، "العوامل المؤثرة في التمكين الاجتماعي والسياسي للمرأة اليمنية- دراسة سوسيولوجية لاتجاهات عينة من أساتذة وطلاب جامعة عدن"، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الأدب، قسم علم الاجتماع، عدن، الجمهورية اليمنية.

31- الشامي، محمود محمد (2016)، أنواع العنف الممارس من الزوج ضد الزوجة الفلسطينية وعلاقته بالمساندة الاجتماعية للزوجة: دراسة ميدانية على عينة من النساء المتزوجات في محافظة رفح، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية.

32- الشربيني، سيد كامل (1991): دراسة نفسية مقارنة للاتجاه نحو العنف في الريف والحضر- رسالة ماجستير غير منشورة- قسم علم النفس- كلية الأداب، جامعة عين شمس.

33- شكري، علياء واخرون (2001)، علم اجتماع العائلة، دار المسيرة، عمان، الأردن.

34- الشهراني، عائض سعد أبو نخاع (2009): الخدمة الاجتماعية ودورها في مواجهة المشكلات الأسرية المعاصرة: العنف الأسري نمودجا، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الأداب والعلوم الإنسانية، م17،ع2.

35- صالح، سعاد إبراهيم (2003): قضايا المرأة المعاصرة: رؤية شرعية ونظرة واقعية، القاهرة، مكتبة التراث الإسلامي.

36- ضيف الله، عالية أحمد (2018)، العنف ضد المرأة بين الفقه والمواثيق الدولية دراسة مقارنة، الأردن، دار الشروق للنشر.

37- العطار، سهير عادل (2005): المدخل الاجتماعي لدراسة الازمات بين التطورات النظرية والتطبيقية العلمية، القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس.

38- عمران، أسماء حسني (2019)، المساندة الاجتماعية كمتغير في التخطيط لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة المعنفة، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مجلة الخدمة الاجتماعية، ع61، ج6.

39- عمر، احمد مختار (2008): العنف الاسري التحديات وأليات المعالجة، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب.

40- عيد، محمد فتحي (1999): الإجرام المعاصر، السعودية، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

41- غيث، محمد عاطف(1995): قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر.

42- القاطرجي، نهى عدنان (2009): المرأة في منظومة الأمم المتحدة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

43- كرداشة، منير علي (2013)، العنف الأسري سوسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة، إربد، عالم الكتب الحديث.

44- المجالي، سميح زيد (2018): العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني، جامعة موته، مجلة موته للبحوث والدراسات، مج (33)، ع (1).

45- مرعي، بيومي، (2008) طريقة خدمة الجماعة الأسس، التكتيكات، المواقف، الرياض، مكتبة الرشيد،

46- منظمة الصحة العالمية (2002): التقرير العالمي حول العنف والصحة، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، القاهرة.

47- منظمة الصحة العالمية (2017)، التقديرات الإقليمية والعالمية للعنف الموجه نحو المرأة . الموسوي، حسن. (2020). الآثار النفسية للعنف الأسري على المرأة. بغداد: دار المرتضى.

48- الهاشمية، صفية عبدالله (2017)، اتجاهات طلبة الجامعة نحو مشكلة العنف ضد المرأة ودور الخدمة الاجتماعية للحد منها، دراسة ميدانية مطبقة على طلبة جامعة السلطان قابوس، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس.

49- الهذلي، منيرة. (2019). أنماط العنف الأسري ضد المرأة السعودية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

50- الهواش، نادية محمد (2019)، استباق العنف ضد المرأة في القانون الدولي، ألية فعالة للحماية، مجلة استشراف للدراسات والأبحاث القانونية، ع2.